بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵍⵍⴰⵙ

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة (المادة 100 من الدستور)

الاثنين 23 ربيع الثاني 1443 هـ (29 نونبر 2021)

مجلس النواب

جواب رئيس الحكومة السيد عزيز أخنوش

السؤال المحوري:

" استراتيجية الحكومة لتنزيل ورش الحماية الاجتماعية "

باسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه أجمعين،

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

حضرات السيدات والسادة الوزراء،

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين،

أود في البداية أن أوجه الشكر الجزيل للسيدات والسادة النواب المحترمين، أغلبية ومعارضة، لإتاحة هذه الفرصة لمناقشة هذا الموضوع الغاية في الأهمية، حول **"استراتيجية الحكومة لتنزيل ورش الحماية الاجتماعية"**،

هذا الورش نعتبره العصب الحيوي لعمل هذه الحكومة، والذي سنقوم بتنزيله، كما هو معروف، على مدى الخمس سنوات المقبلة، متبعين في ذلك التوجهات السامية لصاحب الجلالة.

هذا الورش الضخم الذي نشتغل عليه، كما لا يخفى عليكم، **مؤطر بمجموعة من الخطابات السامية** لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي دعا الحكومة وجميع الفاعلين المعنيين في خطاب العرش لسنة 2018 لـ **"القيام بإعادة هيكلة شاملة وعميقة للبرامج والسياسات الوطنية، في مجال الدعم والحماية الاجتماعية"**، كما فصل فيه بشكل أكبر في الخطاب السامي الذي وجهه جلالة الملك حفظه الله، بتاريخ 09 أكتوبر 2020 بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية.

وكما لا يخفى عليكم، فالبداية الفعلية لتنزيل هذا الورش الملكي، بدأت يوم **14 أبريل 2021**، عندما ترأس صاحب الجلالة، نصره الله، بالقصر الملكي بفاس، **حفل إطلاق تنزيل مشروع تعميم الحماية الاجتماعية وتوقيع الاتفاقيات الأولى المتعلقة به.**

وفي خطاب افتتاح البرلمان أمامكم، شهر أكتوبر الماضي، دعا جلالة الملك، **إلى الإسراع في تنفيذ المشاريع الكبرى التي أطلقتها الحكومة، وفي مقدمتها ورش الحماية الاجتماعية، الذي يحظى برعايته.**

حضرات السيدات والسادة،

صحيح، أن جائحة **"كوفيد 19"** التي عرفها ويعرفها المغرب إسوة بجميع دول العالم، دفعتنا إلى الاسراع بتنزيل هذا الورش الملكي، فقناعتنا في الحكومة تتلخص في أنه: **"وراء كل أزمة هناك فرصة".**

لذلك نحن نعمل ليل نهار لاقتناص هذه الفرصة، **لتحقيق رغبتنا الجماعية في رؤية مغرب أفضل يتمتع فيه جميع المغاربة بالكرامة،** التي لا يمكن أن نضمنها لعموم المواطنات والمواطنين سوى بتعميم الحماية الاجتماعية.

ونحن كذلك، وقفنا كثيرا على هذا الورش سواء في الوعود الانتخابية التي تعهدنا بتحقيقها، وهي الوعود نفسها التي أوردناها في التصريح الحكومي، **وهو التصريح الذي ينسجم تماما مع التوجيهات الملكية السامية،** بإطلاق وتنزيل ورش إصلاحي كبير يتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية لفئات واسعة من المواطنين.

هذا الورش الذي بدأت الحكومة السابقة في تنزيلته، وهي الحكومة التي كنا في حزب "التجمع الوطني للأحرار" أعضاء فيها، ونحن مستمرون في تنزيله اليوم رفقة حلفائنا في الأغلبية، وبمساعدة جميع الأحزاب حتى التي هي اليوم في المعارضة،

هذا الورش **سيشكل بما لا يدع مجالا للشك ثورة إجتماعية حقيقية، لما سيكون له من آثار مباشرة وملموسة في تحسين ظروف عيش المواطنين، وصيانة كرامة جميع المغاربة، وتحصين الفئات الهشة، لاسيما في سياق ما أصبح يعرفه العالم من تقلبات اقتصادية ومخاطر صحية.**

الهدف الأساسي لهذه الحكومة أن تجعل من هذا الورش الضخم، **آلية لإرساء أسس "الدولة الاجتماعية"**، التي نطمح لمأسستها.

حضرات السيدات والسادة،

خلال التصريح الحكومي الذي قدمته أمام أنظاركم، يوم 11 أكتوبر الماضي، قلت أن **"الحكومة حددت عشر التزامات كبرى تفعيلا لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة"**، وعلى رأس هذه الالتزامات **"تفعيل الحماية الاجتماعية الشاملة"**؛

وهكذا فهذا المشروع الوطني الكبير وغير المسبوق، **يرتكز على أربع مكونات أساسية**، كما هو مؤطر لنا في خطاب جلالة الملك بتاريخ 9 أكتوبر 2020 بمناسبة افتتاح السنة التشريعية:

+ أولا: تعميم التغطية الصحية الاجبارية، في أجل أقصاه نهاية 2022، لصالح 22 مليون مستفيد إضافي، من التأمين الأساسي على المرض، سواء في ما يتعلق بمصاريف التطبيب والدواء، أو الاستشفاء والعلاج.

+ ثانيا: تعميم التعويضات العائلية، لتشمل ما يقارب سبعة ملايين طفل في سن الدراسة، تستفيد منها 3 ملايين أسرة، في أجل أقصاه سنة 2024.

+ ثالثا: توسيع الانخراط في نظام التقاعد، لحوالي 5 ملايين من المغاربة، الذين يمارسون عملا، ولا يستفيدون من معاش، في أفق سنة 2025.

+ رابعا: تعميم الاستفادة من التأمين عن التعويض على فقدان الشغل، بالنسبة للمغاربة الذين يتوفرون على عمل قار، في أفق سنة 2025.

ومن المؤكد أن نجاحنا في تنزيل هذا المشروع المجتمعي الهام، **سيكون نقطة بداية لتحقيق تطلعات صاحب الجلالة** في ما يخص الاستجابة لتحدي تعميم الحماية الاجتماعية على كافة فئات المجتمع المغربي،

كما يمثل رافعة لإدماج القطاع غير المهيكل في نسيج الاقتصاد الوطني، بما يوفر الحماية للطبقة العاملة ويصون حقوقها، وسيشكل منعطفا حاسما في مسار تحقيق التنمية المتوازنة والعدالة الاجتماعية والمجالية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد سبق للحكومة أن **شرعت في مجموعة من التدابير المواكبة لتنزيل هذا الورش الكبير**، فقد حرصت على إعداد القانون الإطار الذي تم تقديم خطوطه العريضة بين يدي جلالة الملك خلال المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 11 فبراير 2021، وصادق عليه مجلسا البرلمان.

وهذا القانون يعد اليوم اللبنة الأساسية والإطار المرجعي لتنفيذ رؤية جلالة الملك، في مجال الحماية الاجتماعية، وتحقيق الأهداف النبيلة لهذا الورش الملكي، وفي مقدمتها دعم القدرة الشرائية للأسر المغربية، وتحقيق العدالة الاجتماعية".

ومن أجل ذلك تم اتخاذ مجموعة من التدابير المواكبة لتنزيل ورش الحماية الاجتماعية، على غرار:

- إصلاح المنظومة الصحية،
- تأهيل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي،
- تفعيل السجل الاجتماعي الموحد،
- تجميع البرامج الاجتماعية الحالية،
- إصلاح نظام المقاصة.

وعلى المستوى التشريعي، تم العمل على إعادة النظر في مجموعة من القوانين المؤطرة، لضمان التنزيل الأسلم لهذا الورش:

+ وهكذا تم إصدار **القانون الإطار للحماية الاجتماعية،** وتعديل القانون رقم 00.65 المتعلق بمدونة التغطية الصحية الأساسية،

+ تعديل القانون رقم 15.98 المتعلق **بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض** الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا،

+ تعديل القانون رقم 15.99 القاضي بإحداث **نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء** الذين يزاولون نشاطا خاصا،

+ تعديل القانون الإطار رقم 09.34 المتعلق **بالمنظومة الصحية وعرض العلاجات** وملاءمته مع متطلبات ورش إصلاح المنظومة الصحية الوطنية،

+ تعديل الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 184.72.1 المتعلق بنظام **الضمان الاجتماعي،** بهدف ملاءمته مع متطلبات ورش تعميم التغطية الاجتماعية،

+ القانون رقم 18.45 المتعلق **بالعاملين الاجتماعيين،**

+ قانون لتغيير وتتميم القانون رقم 01.15 المتعلق **بكفالة الأطفال المهملين،** وكذا استصدار القانون 15.65 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.

وفي المجلس الحكومي ليوم الأربعاء 17 نونبر الجاري، صادق المجلس الحكومي على مجموعة من المراسيم، وهي التي ستمكن بحول الله، من **استفادة 3 ملايين من المواطنات والمواطنين من فئة غير الأجراء، وذوي الحقوق المرتبطين بهم، من التأمين الصحي الإجباري عن المرض.**

وستتوزع الفئات المعنية بهذه الدفعة الأولى، بين الأشخاص الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة، والتجار والصناع التقليديون، الذين يمسكون محاسبة، والمقاولون الذاتيون، الذين سيتمكنون من التسجيل، ابتداءً من شهر دجنبر المقبل.

فالأشخاص الخاضعون لنظام المساهمة المهنية الموحدة سيتمكنون من المساهمة، **ابتداءً من فاتح دجنبر، والاستفادة من التعويض ابتداءً من فاتح يناير المقبل**. أما التجار والصناع التقليديون الذين يمسكون محاسبة، فسيتمكنون من المساهمة **ابتداءً من فاتح يناير المقبل، والاستفادة ابتداء من فاتح فبراير**، بينما سيتمكن المقاولون الذاتيون من المساهمة ابتداءً من فاتح فبراير المقبل، والاستفادة انطلاقا من فاتح مارس.

ومن أجل مواكبة تنزيل هذا المشروع الكبير، تم خلق لجنة وزارية للمتابعة، كما ستقوم لجنة تقنية بتتبع كافة النقط المتعلقة بتنزيله؛ وبالموازاة مع ذلك، ستنكب القطاعات الوزارية المعنية، على إدماج الفئات المهنية الأخرى، في أفق التعميم خلال سنة 2022.

وفي ذات المجلس الحكومي ليوم الأربعاء 17 نونبر الجاري، تمت المصادقة على مجموعة من مشاريع المراسيم، على غرار:

+ المصادقة على مشروع مرسوم رقم 2.21.929 القاضي بتطبيق القانون رقم 98.15 المتعلق **بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والقانون** رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات الخاصَّيْن بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

وقد صادق مجلس الحكومة على مشروع هذا المرسوم، الذي يهدف إلى تحديد بعض المقتضيات التطبيقية التي ستمكن من تفعيل أحكام القانونين المشار إليهما، على غرار تحديد الوسائل التي يمكن بواسطتها للأشخاص المعنيين التسجيل لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، علاوة على المنصة الإلكترونية المشار إليها في المادة السابعة من القانون رقم 98.15 سالف الذكر، وكذلك تحديد الوسائل، غير الإلكترونية، التي يتم بواسطتها دفع الاشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

ومن هذه المقتضيات، أيضا، الإحالة على قرار السلطة الحكومية المكلفة بالميزانية، لتحديد نموذج الاتفاقيات التي يبرمها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مع المؤسسات العمومية أو الأشخاص الاعتباريين من أشخاص القانون العام أو الخاص، ليفوض لها مهمة استخلاص الاشتراكات المتعلقة بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، بالإضافة إلى تحديد لائحة الفئات المستثناة من أحكام المادة 37 من القانون رقم 98.15، ويتعلق الأمر بفئتي القوابل والمروضين الطبيين.

+ كما صادق مجلس الحكومة على مشروع مرسوم رقم 2.21.930 بتتميم الملحق بالمرسوم رقم 2.18.622 بتطبيق القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام **التأمين الإجباري الأساسي عن المرض** والقانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات الخاصين بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

ويروم مشروع هذا المرسوم إلى إضافة الأشخاص **الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة، والتجار والصناع التقليديين الذين يمسكون محاسبة، والمقاولين الذاتيين**، إلى قائمة الأصناف والأصناف الفرعية للأشخاص الخاضعين لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض (القانون رقم 98.15)، ونظام المعاشات (القانون رقم 99.15)، الخاصين بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

+ المصادقة على مشروع مرسوم رقم 2.21.928 بتطبيق القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، والقانون رقم 99.15 بإحداث **نظام للمعاشات الخاصين بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء** الذين يزاولون نشاطا خاصا وبتطبيق المادة 73 III من المدونة العامة للضرائب، فيما يتعلق بالمقاولين الذاتيين.

ويأتي هذا المشروع، المصادق عليه، تطبيقا لأحكام المادتين 6 و22 من القانون رقم 98.15، والمادتين 4 و14 من القانون 99.15 المشار إليه، بهدف تحديد كيفيات تطبيق أحكامهما على المقاولين الذاتيين الخاضعين لأحكام القانون رقم 114.13، من خلال مقتضيات تتعلق بتحديد مبلغ الاشتراك برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض على أساس الواجبات التكميلية المحددة في المدونة العامة للضرائب، ومبلغ الاشتراك برسم نظام المعاشات على أساس معامل قدره 1.75 يطبق على المبلغ المذكور.

ويتضمن مشروع المرسوم مقتضيات تحديد وتيرة أداء الواجبات التكميلية، وتاريخ سريان أثر التسجيل، وتحديد الهيئة المشار إليها في المادة 11 من القانون رقم 114.13 المتعلق بنظام المقاول الذاتي، أي **بريد المغرب، باعتباره هيئة الاتصال المكلفة بموافاة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالمعلومات المتعلقة بالمقاولين الذاتيين، واللازمة لتسجيلهم.**

+ وصادق مجلس الحكومة على مشروع مرسوم رقم 2.21.749 بتطبيق القانون 98.15 المتعلق بنظام **التأمين الإجباري الأساسي عن المرض** والقانون رقم 99.15 بإحداث **نظام للمعاشات الخاصين لفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء** الذين يزاولون نشاطا خاصا، فيما يتعلق بالأشخاص الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة.

وتم إعداد مشروع هذا المرسوم من أجل تحديد كيفيات تطبيق أحكام القانونين المذكورين على الأشخاص الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة المحدث بموجب قانون المالية رقم 65.20 للسنة المالية 2021.

ويتضمن المشروع مقتضيات تحديد مبلغ الاشتراك برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض على أساس الواجبات التكميلية المحددة في المدونة العامة للضرائب، ومبلغ الاشتراك برسم نظام المعاشات على أساس معامل قدره 1.57 يطبق على المبلغ المذكور، مع تحديد تاريخ سريان أثر التسجيل، ووتيرة الأداء، وتحديد المديرية العامة للضرائب كهيئة الاتصال المكلفة بموافاة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالمعلومات المتعلقة بالأشخاص الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة واللازمة لتسجيلهم.

+ وصادق مجلس الحكومة على مشروع مرسوم رقم 2.21.751 بتطبيق القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، والقانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات الخاصين بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، فيما يتعلق بالتجار والصناع التقليديين الذين يمسكون محاسبة.

ويتضمن هذا المشروع مقتضيات تحديد الدخل الجزافي الذي يحتسب على أساسه مبلغ الاشتراك كمايلي: 1 مرة القيمة الناتجة عن ضرب الحد الأدنى القانوني للأجر في النشاطات غير الفلاحية المحدد تطبيقا لأحكام المادة 356 من القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل، في مدة الشغل العادية السنوية في النشاطات غير الفلاحية المنصوص عليها في المادة 184 منه، بالنسبة إلى التجار والصناع التقليديين الخاضعين لنظام النتيجة الصافية المبسطة.

وبالنسبة إلى التجار والصناع التقليديين الذين يمسكون محاسبة ويحققون أرباحا سنوية صافية تساوي أو تقل عن 100 ألف درهم، فالمشروع يحدد الدخل الجزافي الذي

يحتسب على أساسه مبلغ الاشتراك في 3.2 مرات القيمة المذكورة سابقا؛ في حين يحدد القيمة ذاتها في 6 مرات بالنسبة إلى التجار والصناع التقليديين الذين يمسكون محاسبة ويحققون أرباحا سنوية صافية تفوق 100 ألف درهم. كما يحدد المشروع المديرية العامة للضرائب كهيئة الاتصال المكلفة بموافاة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالمعلومات المتعلقة بالتجارة والصناع التقليديين.

+ وصادق المجلس الحكومي على مشروع مرسوم رقم 2.21.532 القاضي بإحداث اللجنة الوزارية لقيادة إصلاح منظومة العدالة الاجتماعية، قدمه السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، والذي يندرج في إطار تطبيق أحكام القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، ولاسيما المادة 16 منه، والتي تنص على أنه من أجل ضمان تكامل وتناسق الإجراءات المتخذة لإصلاح الحماية الاجتماعية، تعمل الحكومة على إحداث آلية للقيادة، تسهر، بصفة خاصة، على تتبع وتنفيذ هذا الإصلاح وتنسيق تدخلات مختلف الأطراف المعنية.

وتبعا لذلك، ينص مشروع المرسوم على إحداث لجنة وزارية اسمها "اللجنة الوزارية لقيادة إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية"، تضطلع، على الخصوص، بمهام تتبع تنفيذ إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية، وتنسيق تدخلات مختلف الأطراف المعنية بالإصلاح المذكور، وتحديد قائمة مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية اللازمة لتعميم الحماية الاجتماعية، والسهر على تنزيل الإصلاحات المواكبة لورش تعميم الحماية الاجتماعية، وتحديد الإجراءات والأدوات اللازمة لتطوير الجوانب التدبيرية وللحفاظ على الديمومة المالية لمنظومة الحماية الاجتماعية، علاوة على العمل على إرساء تواصل مؤسساتي متناسق وفعال حول هذا الورش.

وتتألف اللجنة الوزارية التي أتشرف بترأسها شخصيا، من السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية، والأمين العام للحكومة، والسلطة الحكومية المكلفة بالمالية، والسلطة الحكومية المكلفة بالصحة والحماية الاجتماعية، والسلطة الحكومية المكلفة بإلتقائية وتقييم السياسات العمومية، والسلطة الحكومية المكلفة بالميزانية.

كما ينص المرسوم، ذاته، على إحداث لجنة تقنية لدى اللجنة الوزارية، تتولى، تقديم المساعدة والدعم التقني لها؛ يرأسها السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، وتتألف من ممثل عن كل سلطة من السلطات الحكومية الممثلة في اللجنة الوزارية، لا يقل عن مدير إدارة مركزية أو ما يماثله، والمدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ومدير الوكالة الوطنية للتأمين الصحي.

حضرات السيدات والسادة،

وحتى نتحدث بلغة الحاضر والمستقبل القريب، سأركز في كلامي على ما فعلته الحكومة سنة 2021 وما ستقوم به سنة 2022، بخصوص **المشاريع المتعلقة بتنزيل ورش الحماية الاجتماعية،**

سيستفيد من هذا الورش حوالي 3 ملايين منخرط من التجار، ومقدمي الخدمات المستقلين، والحرفيين، ومهنيي الصناعة التقليدية، والفلاحين، بالإضافة إلى أسرهم، في ما يتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، أي أن عدد المواطنين المعنيين الذين سيستفيدون من هذا التأمين سيبلغ حوالي 9 ملايين مواطن، وهو ما يمثل حوالي 83 بالمائة من الشرائح المستهدفة لدى فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

وبعدما تم في وقت سابق التوقيع على الاتفاقيات الخاصة بالفئات المتبقية، والمتعلقة بمهنيي النقل وأصحاب المهن الحرة من مهندسين وأطباء ومحامين ... **سيستفيد بذلك 11 مليون مواطن من العمال المستقلين وأسرهم من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض خلال سنة 2021،**

وفي العام 2022 الذي نستعد لاستقباله سيتم العمل على **اتخاذ كل التدابير من أجل تمكين 11 مليون مواطن من الفئات الفقيرة والهشة المنخرطة حاليا في نظام المساعدة**

الطبية "راميد"، من الشروع في الاستفادة من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ابتداء من 2022.

وبذلك سيستفيد خلال العامين 2021 و 2022 حوالي 22 مليون شخص إضافي، من **التأمين عن المرض الذي يشمل نفس سلة العلاجات التي يغطيها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالنسبة لأجراء القطاع الخاص، وكذا الولوج إلى الخدمات التي يوفرها كل من القطاعين الخاص والعام.**

حضرات السيدات والسادة،

لتمويل هذا الورش الضخم في أفق سنة 2025، سيتطلب تخصيص مبلغ إجمالي يقدر **بـ51 مليار درهم**، منها **23 مليار درهم** سيتم تمويلها من الميزانية العامة للدولة.

وعندما نقول إن تنزيل ورش الحماية الاجتماعية على رأس أولوياتنا في الحكومة، **فإن الأمر لم يكن مجرد حبر على ورق في البرنامج الحكومي**، بل انعكس بشكل واضح على مشروع قانون المالية لسنة 2022 الذي عرضته الحكومة على أنظار البرلمان بغرفتيه، وهو الذي يكرس تنفيذ هذا الورش الضخم والاستراتيجي.

فبموجب قانون المالية لسنة 2022، الذي صادق عليه مجلس النواب، **ستعرف السنة التي نستعد لاستقبالها إطلاق المرحلة الثانية من تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض**، من خلال توسيع نطاق المستفيدين ليشمل الفئات الهشة والفقيرة، والتي تستفيد حاليا من نظام المساعدة الطبية "راميد".

ومن أجل تفعيل تعميم التعويضات العائلية ابتداء من سنة 2023، **أعلنا في الحكومة في المذكرة التقديمية لقانون المالية أننا سننكب على تسريع تفعيل السجل الاجتماعي**

الموحد لتحقيق استهداف أكثر فعالية، كما سنعمل على الإصلاح التدريجي لنظام المقاصة بهدف توفير هوامش مالية لتمويل هذا المشروع الهام.

وبلغة الأرقام الناطقة فقد رصدت الحكومة بموجب مشروع قانون المالية لسنة 2022 غلافا ماليا يصل إلى **4.2 مليار درهم** لتنزيل تعميم التأمين الاجباري عن المرض، في انتظار أن نرصد مبالغ مالية أخرى في السنوات الأربع التي تليها، ليصل مجموع ما هو مرصود لهذا الورش الاجتماعي الضخم **23 مليار درهم** من الميزانية العامة من أصل **51 مليار درهم**، مخصصة لهذا الورش ككل.

ولتنزيل التأمين الاجباري الأساسي عن المرض، تم القيام بإدراج بعض التدابير في إطار قانون المالية 2021 و 2022، على رأسها:

- ❖ إحداث، ملاءمة وتحسين نظام المساهمة المهنية الموحدة،
- ❖ إدراج تمويل الحماية الاجتماعية ضمن "صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي"،
- ❖ تعبئة التمويل اللازم لتنزيل الاصلاح عبر تخصيص موارد جديدة مثل:

  - المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والمداخيل،
  - الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على الاطارات المطاطية،
  - الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على بعض الأجهزة المستهلكة للكهرباء والالات الالكترونية والبطاريات المخصصة للمركبات.

<u>حضرات السيدات والسادة</u>

إن تعميم التغطية الصحية يقتضي رفع مجموعة من التحديات تهم، على الخصوص، مواجهة ضعف معدل التأطير الطبي والعجز الكبير في الموارد البشرية وعدم تكافؤ توزيعها الجغرافي.

ولتجاوز هذه المشاكل، اتخذنا كحكومة مجموعة من الاجراءات المواكبة تهم أساسا **تكثيف برامج التكوين، والتدريب، والتوظيف للمهارات الطبية والمهنيين الصحيين،** لمواجهة الطلب الذي سيتزايد بوتيرة مرتفعة مع تنزيل هذا الورش المجتمعي الكبير.

الأمر يتطلب كذلك تعزيز الامكانات والقدرات الطبية الوطنية، ومواجهة النقص في الأطر الصحية التي يقتضيها نجاح هذا الإصلاح، عبر **فتح مزاولة مهنة الطب أمام الكفاءات الأجنبية،** وتحفيز المؤسسات الصحية العالمية على العمل والاستثمار في القطاع الصحي بالمملكة، **وتشجيع التكوين الجيد وجلب الخبرات والتجارب الناجحة،** طبقا للتعليمات الملكية السامية الواردة في خطاب افتتاح البرلمان لسنة 2018.

وكما لا يخفى عليكم فقد خصصنا في قانون المالية برسم سنة 2022، الذي صادق عليه مجلس النواب، ما مجموعه **23,5 مليار درهم** من الميزانية العامة للدولة لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية، منها **6,9 ملايير درهم** موجهة للاستثمار، والتي ارتفعت بـ **3 ملايير درهم** مقارنة مع سنة 2021.

ولتدارك الخصاص على مستوى الموارد البشرية في القطاع الصحي، فقد خصصنا ما يناهز **5500** من المناصب المالية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية من ضمن **26 ألفا و 860** منصب مقترح من طرف الحكومة.

كما ركزنا في قانون المالية، الذي حضي بالتصويت من طرفكم، على تأهيل العرض الصحي عبر تأهيل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية بهدف تعزيز العرض الصحي وتقنين وتوجيه تدفق المرضى. وستشمل هذه العملية تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات وتعزيز الموارد البشرية.

كما سنسير قدما في مواصلة برنامج تأهيل المستشفيات بميزانية تقدر بمليار درهم سنويا في أفق 2025، وذلك بهدف تعزيز البنيات الاستشفائية بتجهيزات ومعدات بيو-

طبية، فضلا عن **مأسسة إلزامية احترام مسلك العلاجات من أجل تقليص التكلفة وتحسين مدة التكفل بالمرضى**. وفي هذا الإطار، يجب أن يتم الولوج إلى مسلك العلاجات إجباريا عبر مؤسسات الرعاية الصحية الأولية أو عبر طبيب عام.

دون أن ننسى تعزيز حكامة المنظومة الصحية عبر إحداث المجموعات الصحية الترابية حول المراكز الاستشفائية الجامعية، والتي ستضم على مستوى الجهة جميع البنيات الصحية التابعة للوزارة المكلفة بالصحة.

إضافة إلى كل هذا سيتم **إحداث نظام معلوماتي مندمج يمكن من التعقب والتتبع الدقيق لمسار كل مريض عبر ملف طبي مشترك** بين كافة المتدخلين من مؤسسات صحية (عمومية وخاصة) والهيئات المدبرة للتأمين الصحي عن المرض والهيئة المقننة.

ومن جهة أخرى، وفي إطار مواكبة تنزيل إصلاح الحماية الاجتماعية، ستشهد سنة 2022 بذل مجهودات مهمة **لتأهيل البنيات التحتية الصحية**، بحيث ستخصص ميزانية قدرها **6 ملايير درهم** لتأهيل هذه البنيات وتعزيز تجهيزاتها، وهو ما يشكل زيادة قدرها **2,7 ملايير** درهم مقارنة مع سنة 2021.

وسترتكز الإجراءات الرئيسية على إطلاق بناء المركز الاستشفائي الجامعي الجديد ابن سينا **(1,1 مليار درهم)**، والإعداد لبدء تفعيل التغطية الصحية الشاملة، لاسيما من خلال تأهيل حوالي **ألف و500 مركز** تابع لمؤسسات الرعاية الصحية الأولية والبنيات العلاجية المرتبطة بها **(500 مليون درهم)**.

كما ستشمل هذه التدابير مواصلة بناء وتأهيل المراكز الاستشفائية الجهوية والإقليمية **(600 مليون درهم)**، ودعم إحداث نظام معلوماتي مندمج **(500 مليون درهم)**، في عدد كبير من مدن وأقاليم المملكة من شمالها إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها، مع مراعاة التوزيع المجالي والجغرافي.

كل هذه الأوراش لن تنسينا الاستمرار في الجهود الرامية إلى مكافحة جائحة كوفيد-19، وذلك من خلال الحملة الوطنية للتلقيح والتكفل بالمرضى، وضمان استكمال مشاريع الاستثمار موضوع الاتفاقيات الموقعة أمام جلالة الملك، والتي تهدف إلى تطوير وتعزيز البنيات التحتية الصحية.

وسنقوم في الحكومة **بتعزيز العرض الاستشفائي وتحسين الولوج للعلاجات عبر مواصلة بناء وتجهيز المستشفيات الجامعية في كل من أكادير والعيون**، وكذا تشغيل عدة مستشفيات في طور نهاية الأشغال **(توسيع المستشفيات الإقليمية بالرشيدية وورزازات والقنيطرة والفقيه بن صالح والحسيمة، ومستشفى الأمراض النفسية بأكادير، ومستشفى النهار بإفران...)**.

وتشمل أيضا هذه التدابير المرتقب اعتمادها مواصلة الدعم للبرامج الصحية، لاسيما صحة الأم والطفل والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والاستراتيجية المتنقلة والمراقبة والوقاية من الأمراض ومكافحتها.

<u>حضرات السيدات والسادة،</u>

طموحنا كبير جدا، لتنزيل هذا الورش الملكي الضخم على النحو الأفضل، ونعد من خلالكم المواطنات والمواطنين، على العمل بأقصى ما نملك من قوة وتعبئة كل الطاقات للسهر على تنزيل هذا الورش الكبير في الوقت المحدد.

وفقنا الله جميعا لما فيه الخير لهذه الأمة تحت القيادة الرشيدة والحكيمة لمولانا أمير المؤمنين، صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.